مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: العولمة المالية: المسار والفلسفة
اسم الكاتب: د. لمياء عماني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1701
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العولمة المالية: المسار والفلسفة *

د. لمياء عماني **

* تاريخ الاستلام: 14/ 8/ 2017م، تاريخ القبول: 18/ 12/ 2017م.
** أستاذ محاضر» أ»/ جامعة قاصدي مرباح – ورقلة/ الجزائر.

DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.1405410

ملخص:

يحاول هذا البحث معالجة الإشكالية المتعلقة بإمكانية ارتداد العولمة المالية في ظل التطور المستمر للتكنولوجيا، أو في اتخاذها لأشكال جديدة تظهر من خلالها. وقد تمت معالجة هذه الإشكالية في إطار دراسة نظرية، من خلال التدقيق في بعض علاقات العولمة المالية وآثارها على مسار العولمة، ومناقشة الأفكار المتجاذبة فيما بينها حول سيرورة العولمة. وقد توصل البحث إلى بعض النتائج منها استمرار الارتباط بين التكنولوجيا والمالية، وعدم نشوء الوعي الكافي القادر على بلورة أفكار جديدة والقادر على التغيير.

ويوصي البحث بـ:

- إمكانية الاستفادة من أدوات العولمة، بما فيها التكنولوجيا والانفتاح، لنسج الوعي محليا.
- ضرورة تثمين «التضامن المحلي» من خلال البدائل التي يقدمها.
- الدعوة المستمرة إلى إحداث ثورة جديدة في الفكر الاقتصادي والفلسفة السياسية.

الكلمات المفتاحية: عولمة المالية، تطور مالي، تكنولوجيا مالية، أزمة مالية، سياسة حمائية

Financial Globalization: Path and philosophy

Abstract:

This research aims at addressing the problem concerning the possible defection of financial globalization under the constant evolution of technology, or taking new forms to appear through them. This problem was addressed in the context of a theoretical study, by examining some of the relationships of financial globalization and their effects on the path of globalization, and discussing the dominant and the alternative ideas related to the globalization process. The research has reached some conclusions, including the continued link between technology and finance, and the lack of sufficient awareness that can crystallize new ideas capable of change.

The research recommends:

- *The use of globalization tools, including technology and openness, to weave local awareness.*
- *«Local solidarity» should be valued through the alternatives it offers.*
- *The ongoing calls for a new revolution in economic thought and political philosophy.*

Keywords: *Financial Globalization, Financial development, financial technology, financial crisis, protectionism.*

مقدمة

تتحرك رؤوس الأموال عبر العالم بديناميكية عالية، وبوتيرة متسارعة، ولكن صخب الحديث عن العولمة المالية وتلك العلاقات المتشابكة والتفاعلية التي تحدث ضمن تلك السيرورة قد تراجع كثيرا في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008. لقد حدث الأمر نفسه عقب أزمة جنوب شرق آسيا 1997، إذ تراجع الحديث عن مفخرة المؤسسات المالية الدولية أو النمور الآسيوية، في حين ظلّ التركيز على مزايا التحرير المالي بوضع جملة من المحددات الاشتراطية لنجاح تجربة الانفتاح.

إنّ تحليل العولمة المالية كمنعكس لثورة تكنولوجية متقدمة وغير مسبوقة يضعنا أمام إجابة مؤقتةً حول تراجع التعاطي مع مفهوم العولمةً: بما أن صدمة الثورة التكنولوجية قد تم تجاوزها عندما أصبحت واقعا لا يتوقف بدروه عن التجدد، فالعولمة المالية لم تعد تلك الظاهرة التي ألهمت الباحثين والمفكرين وصناعَ القرار وأصحاب رأس المال ومهندسي العمليات المالية. إنّ كل خطوة في التقدم التكنولوجي التقني تحاكيها خطوة على صعيد الابتكار المالي وتطوير آليات التداول والتسوية.

كما أن هذه التكنولوجيا ورغم أنها تتطور بوتيرة حادة وسريعة، إلاّ أنها صارت اعتيادية ومألوفة ولا تصنع المفاجأة، وصارت أسواق المال متّسقة تماما مع حالة التداول الالكتروني للترددات العالية.

أما تحليل العولمة المالية كمرحلة ضمن ديناميكية رأس المال المالي فيحيلنا إلى مرحلة جديدة من التطور الرأسمالي، هي مرحلة سيادة الرأسمالية المالية. إنها مرحلة يبحث فيها رأس المال المالي عن أشكال وأدوات واستراتيجيات جديدة يعود من خلالها لاقتناص الأرباح على صعيد دولي. ولكن ما الذي يمكن أن يُطرح كبديل عن الرأسمالية المالية ضمن الرأسمالية ذاتها.

إنّ نقد الاقتصاد السياسي للمالية قائم في جزء منه على مناقشة فكرة «فك الارتباط» بين المالية والاقتصاد الحقيقي. بمعنى أن التباعد بين الدائرتين المالية والحقيقية أصبح حالة يمكن رصدها في أكثر من مجال (أسواق الصرف، أسواق المشتقات المالية، حجم المبادلات المالية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام) بشكل يؤثر على حالة الانسجام التقليدية بين الاقتصاد الحقيقي والمالية.

إن ما يشبه الانفصال بين المالية والاقتصاد الحقيقي قد وصل إلى تعطيل دور مهم للمالية وهو تمويل النمو، فالمالية التي ترسل إشاراتها القوية عبر أسواق المال إلى كل نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أصبحت أكثر من أيّ وقت مضى محركا لحالة من عدم الاستقرار بدلا من دعم النمو.

إشكالية البحث:

من خلال هذه التوطئة يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- إلى أيّ مدى يمكن للتغيرات التي تحدث في مسار العولمة المالية، وفي أعقاب الأزمة المالية تحديدا، أن تسهم في تقييد حركة رأس المال الدولي؟
- هل يمكن رصد مؤشرات لارتداد العولمة المالية؟

- في أيّ إطارٍ فكري يتم التنظير للعولمة أو ضدّها، أو لأشكال أخرى تتجاوزها وتستفيد من الأدوات التي تتيحها؟

فرضيات البحث:

تتم معالجة هذه الإشكالية من خلال الفرضيات التالية:

- إنّ ارتداد العولمة المالية لا يعني بأيّ شكل من الأشكال العودة إلى السياسات الحمائية المطلقة، بل يعني تراجع التدفقات المالية أو جزء منها على صعيد دولي تماشيا مع الظروف المرحلية.

- لم تتوقف التكنولوجيا، رغم الأزمة المالية 2008، عن دعمها للمالية، في إطار دعمٍ متبادَل يؤسّس للتكنولوجيا المالية.

- يوجد دائما فكر بديل مقاوم للفكر المهيمن.

أهداف البحث:

- التطرق إلى مسار العولمة المالية منذ ثمانينيات القرن الماضي إلى الآن، وفحص بعض علاقاتها لمعرفة أين يمكن رصد بعض الارتداد في هذا المسار.

- مناقشة الاتجاهين الفكريين المتجاذبين: الفكر الرأسمالي المهيمن، الذي يوصف من قبل أتباعه بالفكر الواحد؛ والفكر المناهض له المنقسم بدوره بين الاتجاه الذي يدعو إلى انتهاج السياسات الحمائية، و الاتجاه الذي يعمل على الاستفادة من أدوات العولمة لتجاوز آثارها والتوعية بالبدائل الممكنة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولته الإسهام في النقاش النظري حول العولمة المالية وتجاذب الأفكار بين الفكر الرأسمالي المهيمن والفكر المناهض له أو الفكر المقاوم. ويوجه هذا البحث خطابا نقديا للرأسمالية المالية كمرحلة من مراحل التطور الرأسمالي تتبلور عبر العولمة المالية.

منهجية البحث:

البحث عبارة عن دراسة نظرية، تحليلية، ونقدية، وذلك من خلال التدقيق في بعض علاقات العولمة المالية وآثارها على مسار العولمة، وكذلك مناقشة الأفكار المتجاذبة فيما بينها حول فسلفة العولمة.

حدود البحث:

يقع هذا البحث ضمن فئة البحوث التي تتطرق إلى تحليل العلاقات على مستوى المالية الدولية خلال الفترة الراهنة، أي في أعقاب الأزمة المالية 2008.

هيكلة البحث:

للإحاطة بالإشكالية المطروحة إرتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية: يتم أولا وصف العولمة المالية من خلال مدخلين أساسيين هما التحرير المالي والتكامل المالي؛ ثم التطرق إلى فحص بعض علاقات العولمة المالية ذات الصلة بمسار العولمة لمناقشة العوامل المسرّعة لذلك المسار والعوامل الكابحة له؛ وأخيرا يتم مناقشة الإطار الفكري النظري الذي تدور في إطاره الأطروحات المساندة والمناهضة للعولمة المالية في ظل الوضع الراهن.

أولا – وصف العولمة المالية

إنّ الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تفصل كثيرا بين كونها نظاما اقتصاديا أو نظاما سياسيا، لأن عملية توسع رأس المال المستمرة لها انعكاسات سياسية، اجتماعية، واقتصادية، فهي إلى جانب خلقها للرفاهية المادية تولّد أوجها عديدة لعدم المساواة (Heilbroner, 1994 : 60) .

إنّ تدويل رأس المال، والذي كان السبيل لتعميم الرأسمالية المالية دوليا، وضعنا أمام حالة كونية وصفت بالعولمة المالية. **هناك عنصرين أساسيين كانا يتم الرجوع إليهما كسبب وكنتيجة لدعم أطروحة العولمة، هما:**

- الانفتاح والتحرير المالي و ما نتج عنه من حركية غير مسبوقة للتدفقات الرأسمالية.

- التكامل والاندماج المالي مع تميّز المنتجات المالية بالشمولية والتجانس في أحيان كثيرة.

يمكن مناقشة هذين العاملين في الفقرة التالية.

1. التحرير المالي والتدفقات الرأسمالية

إنّ التحرير المالي هو إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال و التحول نحو الانفتاح وتعزيز الترابط مع العالم الخارجي، من خلال السماح بتدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

كما يعني التحرير المالي عدم فرض أيّة قيود على عملية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية، وإعطاء السوق مطلق الحرية في تخصيص الموارد المالية (رمزي زكي، 1999: 74، 75) .

بينما تعني سياسة الانفتاح المالي غياب الرقابة على حركة رؤوس الأموال، ويمكن قياس درجة الانفتاح المالي من خلال نسبة التدفقات المالية السنوية (موجودات والتزامات) المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أو استثمارات المحفظة المالية إلى الناتج الداخلي الخام، وتعرف هذه النسبة بمعدل الانفتاح المالي (Combes, et al, 2000 : 10 - 12) .

على عكس التحرير التجاري، لاقت الآراء الداعمة للتحرير المالي الكثير من النقد عند تحليل العلاقة بين التدفقات الرأسمالية والنمو الاقتصادي، لأن التمويل لا يقود تلقائيا إلى النمو الاقتصادي.

بينما على صعيد الاستثمارات المالية فقد يؤدي تحرير حساب رأس المال إلى:

- الحصول على معدل عائد مرتفع، بالانتقال إلى بيئات اقتصادية تثّمن رأس المال بشكل أفضل بسبب اختلاف معدلات الفائدة، حجم السوق، الضريبة، العمالة....؛

- إدارة المخاطر من خلال التنويع الدولي.

- تعميم أفضل الطرق في إدارة الأعمال، الحوكمة، التطبيقات المحاسبية بفعل تكامل الأسواق (Deepak, 2001 : 6,7) .

2. الاندماج المالي والشمولية:

يمكن تعريف الاندماج المالي على أنه السياق المتبع لوضع

الأسواق الوطنية النقدية والمالية في اتصال متزايد ومستمر بدرجات متفاوتة للعمل في الزمن الحقيقي. سواء من خلال الاندماج العمودي في فضاء جغرافي واحد من خلال ربط أسواق النقد، البورصات، أسواق الصرف، والأسواق الآجلة ببعضها البعض، وهو الأمر الذي يضمن قابلية الأصول المالية للإحلال؛ أو من خلال الاندماج الأفقي بين الفضاءات المالية المنتشرة جغرافيا، وهو الأمر الذي يضمن حركية تلك الأصول.

إن الشرط الضروري لوصف السوق بالشمولية هو أن يكون قابلا للمعاملة بكليته، بعد أن يتخلّص تدريجيا من الاختلاف في القوانين والتنظيمات المرتبطة بوجود الدولة، بينما يعرف المنتَج الشامل بأنه ذلك المنتج الذي يكون قابلا لأن يُعرف ويكون عليه الطلب على صعيد دولي.

تعتبر المنتجات المالية من أكثر المنتجات التي يمكن أن تحمل صفة الشمولية، خاصة إذا كانت معيارية ومتجانسة وكانت الأسواق المالية متكاملة، فهي قادرة على الحركة والتحول، وأقل تكلفة وذات صفات محددة يعرفها المستثمر. وبفعل عدم التقنين ورفع الحواجز يمكن الحصول على المنتجات المالية من قبل مقيمين وغير مقيمين وبعملات مختلفة، وبمخاطر أقل، نتيجة توفر السيولة وأساليب التغطية التي تتيحها الهندسة المالية.

إذن الأسواق المالية المتكاملة والتي تتصف بالشمولية تعمل باستمرار وفي الزمن الحقيقي، بقدرة رؤوس الأموال على الحركية والإحلال، وبقاعدة السعر الواحد وعمل آلية المراجحة من أجل تحقيق:

- سعر واحد في كل مكان؛
- كل فرص الربح مستغلّة.

من مجمل ما سبق نستنتج أن الأسواق المالية المتكاملة ومنتجات الابتكار المالي تمثلان نواة العولمة المالية.

تبقى هناك معيقات لحالة الاندماج التام، من بينها:

- عدم تجانس كل الأدوات المالية (من حيث الاستحقاق، النضج، الخطر، المصدر) ؛
- اختلاف درجة التنظيم والشفافية بين الأسواق المالية (خطر البلد، استصدار قوانين جديدة، مدى الالتزام بالقوانين) ؛
- اختلاف تكاليف المعلومات والمعاملات؛
- المعالجة الجبائية التمييزية (Bourguinat 1995, p93..95) .

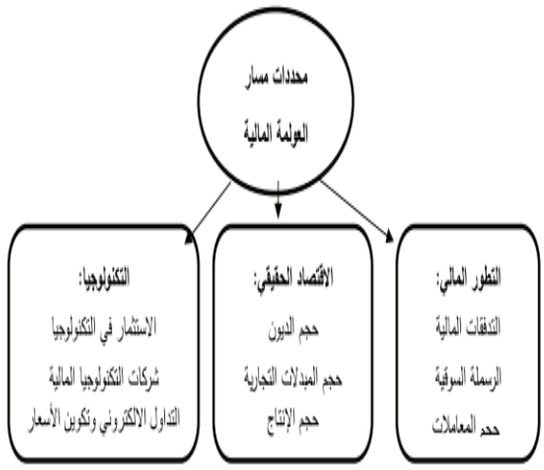
إن احتمال حدوث الأزمة المالية يرتفع مع تحرير الاقتصاديات النامية لحساب رأس المال وانفتاح السوق المالي المحلي، لأن التدفقات المالية (خاصة قصيرة الأجل) غالبا ما تتّسم بالتذبذب، فهي تدخل بشكل سريع ومكثّف ثم تتراجع بشكل فجائي حاد، مدفوعة في الحالتين بعوامل خارجية أكثر منها داخلية.

تنتقل رؤوس الأموال باتجاه هذه الدول هروبا من آثار العدوى في الفضاءات المالية الأكثر ربطا وتكاملا خاصة في أعقاب الصدمات المالية، أو للاستفادة من فروقات معدل الفائدة نتيجة تغيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، أو عند تقلب أسعار السلع الأساسية، ولا تكتسب العوامل الداخلية أهمية إلّا عندما يكون هناك اندماج في النظام المالي العالمي، وهو اندماج يحدَّد من خلال السيولة وليس من خلال القواعد التنظيمية (UNCTAD, 2015 : 78) .

ثانيا – فحص بعض علاقات العولمة المالية

نعني بفحص بعض علاقات العولمة المالية، التعرض للمجالات التي تؤثر فيها وتتأثر بها العولمة المالية، سواء في مراحل التوسع أو الارتداد (مقاسا بشكل أساسي بحجم التدفقات المالية الدولية) . حسب رؤية هذا البحث فإن مسار العولمة المالية مرتبطٌ بهذه العلاقات التفاعلية إلى حد يمكن وصفها بمحّددات المسار: التطور المالي، التكنولوجيا، والاقتصاد الحقيقي (الإنتاج والمبادلات التجارية) .

الشكل رقم (01) يختصر هذا المسار من خلال مناقشة المحددات (سابقة الذكر) في الفقرات الموالية.



شكل (1)

محددات مسار العولمة المالية

المصدر: من إعداد الباحث

خلال 40 سنة مضت انطلق رأس المال دوليا وتسارعت حركته، إيمانا منه بمنطق السوق العالمي «الموحد»، وهو يسعى منذ الحرب العالمية الثانية لتجميع وحدات الاقتصاد العالمي في تنظيمات اقتصادية قانونية موحدة، تستجيب لديناميكية الرأسمالية المالية (المنظمات الدولية، التكتلات الاقتصادية، الأسواق العالمية) .

إن تطلعات رأس المال المالي، غير محدودة الأفق، قد دفعت الاقتصاد العالمي إلى تكبّد خسائر فادحة جرّاء ثلاث أزمات مالية ذات صدى (1987، 1997، 2008) ، ناهيك عن الصدمات المتكررة والأزمات الارتدادية التي تحدث بين دورة «استقرار – عدم استقرار» وأخرى (تقلبات الدورة الاقتصادية) .

1. العلاقة بين التطور المالي والنمو

يقاس معدل نمو القطاع المالي بمجموعة من المؤشرات منها حجم سوق الدين الداخلي والرسملة السوقية والمعاملات البنكية، والجدول رقم (1) يرصد هذا التطور بالتركيز على سوق الأسهم (الرسملة السوقية، عدد المؤسسات المدرجة، حجم التداول) على

صعيد دولي للفترة 1975 –2015. حيث نلاحظ أنّ السوق المالي العالمي لم يكفّ عن التطور من حيث الحجم رغم كل الاضطرابات المالية التي تحصل بين الحين والآخر.

يكفي أن نرى كيف تطورت نسبة الرسملة السوقية إلى الناتج الداخلي الخام (على صعيد دولي) خلال أربع عشريات، وكيف وصلت الذروة سنة 1999 مسجلة نسبة 120%، والأمر لا يختلف كثيرا مع بقية المؤشرات: عدد المؤسسات المدرجة الذي وصل إلى 47 ألف سنة 2010، ونسبة المعاملات المالية إلى الناتج الداخلي الخام التي بلغت 166% سنة 2015.

يمكن الاعتماد على مؤشرات التطور المالي هذه أيضا للإشارة إلى ظاهرة أمولة الاقتصاد التي تتزايد باستمرار (Finan-cialization) .

جدول رقم (1) :

تطور السوق المالي العالميللفترة 1975 – 2015

	1975	1985	1995	2005	2015
MC/GDP%	30	50	70	90	95
N (ألف)	15	20	35	42	44
VT/ GDP %	6	24	34	100	166
MC/GDP%	الذروة 120 % سنة 1999				
N (ألف)	47 ألف مؤسسة سنة 2010				
VT/ GDP %	166 الذروة % سنة 2015				

المصدر: (تاريخ التصفح: 30/ 07/ 2017، بعض القيم تم تقريبها، وهي مأخوذة من الخريطة التفاعلية)

http :// donnees. banquemondiale. org/ indicateur/ CM. MKT. LCAP. GD. ZS ?end=2015&start=2015&view=map

تعتبر الأبحاث التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي كثيرة، وقد أخذت اتجاهين أساسيين: اتجاه يؤسّس لدور هام تلعبه «المالية»وتحديدا التطور المالي في تمويل النمو الاقتصادي ودعمه. واتجاه آخر ينتقد دور الأسواق المالية وتوسعها، خاصة في الدول النامية بسبب ضعف الأنظمة المالية، تحديدا في بعدها المؤسساتي.

إن صعود الأسواق المالية وانفتاحها الكبير غالبا ما ينتهي بحالة عامة من عدم الاستقرار أو الأزمة، لأن سياسة التحرير المالي لجذب رؤوس الأموال بهدف تمويل النمو الاقتصادي قد تؤدي إلى حدوث اختلالات مالية بسبب طبيعة التدفقات المالية قصيرة الأجل (رؤوس الأموال الساخنة) أو التي تذهب لتمويل استثمارات المحافظ المالية.

في مقال لـ «Minsky» نشرته جامعة Pittsburgh الأمريكية سنة 1974بدأ العمل على نمذجة عدم الاستقرار المالي، وذلك في وقت مبكر، أي قبيل الانفتاح المالي والصعود القوي للأسواق المالية خلال الثمانينيات من القرن الماضي. حيث حاول «Minsky» نمذجة السياق الذي يجعل الاقتصاد ينتقل من نموذج نمو مستقّر إلى حالة من التوسع المفرط أو الفقاعة المتضخمة التي ترتّد في وقت لاحق وتأخذ اتجاها عكسيا، متسببة في حالة عدم الاستقرار ودخول الاقتصاد في مرحلة من الفوضى والارتباك (Minsky، 1974) .

وفي هذا المجال يمكن أن نرصد أعمالا ذات أهمية وانتشار واسعين، كتلك الخاصة بـ Kindelberger 1978 و Stiglitz 2000 والتي تدور حول فكرة الربط بين الأزمة المالية وعمليات التحرير المالي، بدلا من الدفع نحو النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، فإن الدراسات التطبيقية والقياسية تجد صعوبةً في تحديد المتغيرات المستقلة المفسرة للتطور المالي والمستقلة عن درجة التقدم الاقتصادي، لأن مجمل المتغيرات تتأثر تلقائيا بالنمو الاقتصادي. بمعنى أن التطور المالي غالبا يتأثر بالنمو الاقتصادي، قبل أن يؤثر فيه.

ويمكن أن نصنف الدراسات التي تهتم بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في ثلاثة اتجاهات أساسية:

- وجود علاقة ايجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، بحيث يمكن للتمويل من خلال الائتمان المصرفي أو عبر الأسواق المالية أن يدعم سيرورة النمو الاقتصادي (Gurley and Shaw ; 1955)
- وجود علاقة ايجابية في الاتجاه الآخر، بحيث يؤثر النمو الاقتصادي على تطور الخدمات المالية، وبالتالي يدعم التطور المالي (Patrick ; 1965)
- وجود علاقة محدودة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث لا يجب المبالغة في اعتبار تطور القطاع المالي محددا أساسيا من محددات النمو الاقتصادي (Lucas ; 1988) .

لقد تراجع النمو الاقتصادي في العالم ككل بعد الأزمة المالية 2008، وقد نشهد اليوم بعض التحسن الذي لا يكفِ لإخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود، وهو لا يتعدىّ ما وصفَ من قبل المؤسسات الدولية بحالة «التعافي المريض» أو « البراعم الخضراء»، التي تعيقها حالة استمرار انخفاض معدلات الفائدة، وهو انخفاض دون فعالية على النمو الاقتصادي (Delong,2017 : 24) .

إن أسباب الركود الاقتصادي قد تكون هيكلية، وهي ناتجة عن:

- التفاوت في الدخل، الذي يعد من معيقات لتنمية المستدامة؛
- تحجيم دور الدولة (رغم كل المآخذ على تدخل الدولة، إلّا أنه يوجد إقرار بأن السوق لا يعمل لوحده بالفعالية المفترضة نظريا) ؛
- الدور السلبي الذي يمكن أن يلعبه قطاع مالي سيّء التنظيم؛
- الاختلالات الدولية، عدم تماثل إجراءات التكيّف، والميل للانكماش (UNCTAD, 2013 : 49 ..55) ؛
- عوامل أخرى متعلقة بالدول المتقدمة تحديدا، كمعدلات الشيخوخة، وأثر هذه الوضعية على المؤسسات المالية.

إن»مالية الأسواق»لا تدعم النمو بالقدر الكافي، سواء على مستوى جزئي متعلق باستراتيجيات النمو داخل المؤسسات أو على مستوى كلي مرتبط بدور التطور المالي (خاصة ما يتعلق منه

بالأسواق المالية) أو بدور المالية العامة وسياسة تخفيض معدلات الفائدة، ويمكن تفسير ذلك في الفقرة التالية:

- على صعيد جزئي: القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة لم تعد تدعم عمليات النمو الداخلي والخارجي، بقدر ما تدعم عمليات خلق القيمة، وتحديدا القيمة السوقية، أي تعظيم الرسملة السوقية. وذلك بسبب الضغوط التي يمارسها المساهمون والتي تظهر من خلال تبني الاستراتيجيات المالية بدرجة أولى أو أمولة بقية الاستراتيجيات. وكذلك انخراط المؤسسات في عمليات التركيب المالي والقانوني المعقدة كالتوريق وشراء مؤسسات أخرى باستخدام الديون للاستفادة من الرفع المالي (تأثير الاستثمار المؤسساتي الذي يفرض معدل مردودية معين على المؤسسات الاقتصادية) .

وتعني أمولة الاستراتيجيات أن يتم خلق قيمة ذات طابع مالي، ناتجة عن مجموعة من الركائز المالية مثل: أثر الرفع المالي، تعظيم القيمة السوقية، إدارة المخاطر المالية، تخفيض قيمة الأصل الاقتصادي، وغيرها من الاستراتيجيات التي لا تؤثر بشكل مباشر على عمليات الاستغلال.

- على صعيد كلي: أظهرت الأزمات المالية الدورية أن الأسواق المالية أصبحت مصدرا للاضطرابات ولعدم الاستقرار أكثر من كونها دعامة للنمو الاقتصادي. أما التعويل على المالية العامة فلم يعد الرهانَ الناجح، لأن سياسة تمويل النمو من خلال الدين (وفق المنظور الكينزي) وفي ظل معدلات الفائدة المتدنية أصبحت غير مجدية حسب النتائج المحققة.

2. بعض مؤشرات تراجع العولمة (Deglobalization)

- الأنشطة البنكية و أسواق الدين:

بالرجوع إلى الجدول رقم (2) يمكن القول أن هذا التراجع في مؤشرات العولمة المالية لا يشمل كل التدفقات المالية الدولية وكل مناطق تحرك رأس المال. نلاحظ أن الأنشطة البنكية هي التي تعرف انحسارا ملحوظا، وتحديدا داخل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، بسبب الأزمة المالية 2008، مسألة جودة الأصول البنكية، وقواعد الحرص والحذر (القواعد الاحترازية) .

إن مؤشر تراجع العولمة المالية هو تحديدا تراجع التمويل البنكي الدولي في ظل العولمة، بعد أن أدّت عمليات التوريق؛ التي حدثت في ظل أسواق مالية معولمة إلى تضخيم الفقاعات على أسعار الأصول المالية، ثم حدوث الانهيار الخارج عن السيطرة فيما بعد. مقابل ذلك هناك تطور طفيف للعمليات المتعلقة بالإصدارات السندية السيادية والخاصة وحركة رأس المال الأجنبي المباشر (إحلال نسبي للديون البنكية) .

لا شيء يدحض فرضية نشوء اختلالات هيكلية جديدة بسبب معدلات الفائدة في المدى الطويل، خاصة إذا تراجع العجز في الموازنة الأمريكية بسبب توجهات إدارة Trump.

إن المتوقع إذن ليس نشوء ضغوط بنكية، بل صدمةً في سوق السندات قد تتحول إلى أزمة مالية. (Cartapanis, 2017)

أما فيما يخص التدفقات المالية الدولية في شكل استثمار أجنبي مباشر فقد سجّلت أعلى مستوى لها سنة 2015، بعد التراجع المعتبر عقب الأزمة المالية. إلاّ أنّ الملاحظ على هذه الاستثمارات أنها تعكس الانتعاش الحاصل في عمليات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، والتي في جزء منها تكون عبارة عن إعادة هيكلة للمؤسسات بغية الاستفادة من المزايا الضريبية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (UNCTAD, 2016 : 19)

جدول رقم (2)

التدفقات المالية الدولية الداخلة عبر الحدود ومعدلات النمو الاقتصادي للفترة 2007– 2015

	2007		2015	
التطور المالي*	تريليون دولار	%	تريليون دولار	%
عمليات شراء الأسهم	0.9	7.6	1.0	28.6
عمليات شراء السندات	2.7	22.7	1.3	37.1
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2.6	21.8	1.9	54.3
القروض البنكية	5.7	47.9	0.7- ***	20
المجموع	11.9	100	3.5	100
النمو الاقتصادي**	%		%	
العالم	4.00		2.50	
الدول المتقدمة	2.50		1.90	
الدول النامية	8.00		4.10	

المصدر:

Mallaby, S. (2016) . Le nouveau visage de la* mondialisation, Finances et développement, Décembre 2016, p7 : https:// www. imf. org/ external/ pubs/ ft/ fandd/ fre/ fda. ht

Rapport UNCTAD 2013, p32 : http:// unctad. org/ fr/ ** PublicationsLibrary/ wir2013_en. pdf

*** حصول البنوك على قروض دولية أكثر مما قدمت

يرى المتفائلون أن العولمة المالية ربما تكون قد تراجعت إلى مستويات أكثر ملائمة، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد دولي تمثل غالبا النسبة الأكبر من إجمالي التدفقات المالية الدولية، وهي الشكل الأكثر استقرارا و إنتاجية واعتمادا على المعرفة، كما أنها تسمح للأعوان الاقتصادية في البيئة المستقبلة من المساهمة في القرار وفي إدارة الأعمال (Mallaby, 2016) .

ولكن يجب الانتباه إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال رأس المال الدولي عندما ينتقل من بيئة استثمارية لأخرى لإعادة عملية التراكم فإنه يحوّل جزءا من قيمته إلى

المضاربة في الأسواق المالية العالمية، مشكّلا جزءا من المخاطر الكامنة في عملية تدويل رأس المال (العظم، 1999: 157) .

لم تخلّف الأزمة المالية 2008 مجرد حالة من «الذعر» أو «الهلع» الفجائي الذي يمكن أن يرتد ويُتبع بحالة من الحرص، لكنها هذه المرة خلّفت حالة من «الفوبيا» تجاه الاستثمار في الأسواق المالية وتنقل رأس المال خارج حدوده الوطنية. لأن حجم الخسائر كان مرتفعا ولأن الجو العام ما قبل الأزمة كان يوحي بتقييم معتدل للمخاطر (بسبب التساهل في تقييم المخاطر في مرحلة الرخاء) ، مما جعل الثقة حاليا بالأسواق المالية مفقودة.

يمكن لحالة «الفوبيا» هذه أن تبرّر الفجوة والتباعد بين معدلات الادخار والاستثمار على صعيد دولي، فبرغم اختلاف معدلات الفائدة بين الدول المتقدمة والدول النامية (الأسواق الناشئة) لصالح هذه الأخيرة، إلّا أن رؤوس الأموال لم تتحرك تجاهها بالقدر المطلوب أو بالوتيرة السابقة، ولم نشهد حركة تدفقات مالية معتبرة كما كان الحال في أوضاع تاريخية مشابهة (UNCTAD, 2013 : 27) .

- الإنتاج والمبادلات التجارية:

لقد تراجعت المبادلات التجارية مقارنة بالفترة السابقة، حيث لم تعد الصادرات بدورها تحرك النمو الاقتصادي، فالدول النامية تخلّت عن تحويل فرص النمو نحو الدول المتقدمة من خلال الحجم الكبير للواردات الذي كان يحفّز التصدير وبالتالي الإنتاج في تلك الدول. وبدلا من ذلك ظهرت توجهات نحو التصنيع المحلي في الدول النامية، خاصة أن الشركات الكبرى تفضّل أن تنتج حيث يمكن لها أن تبيع لا حيث تعيد التصدير (Wieviorka, 2010) .

إن استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات ربما تكون قد بلغت حدودها القصوى، وذلك راجع إلى:

- بطء نمو الإنفاق في الدول المتقدمة.
- ضعف الروابط بين قطاع التصدير وبقية القطاعات.
- ضعف فعالية سياسة عمل الشركات عند مستوى أجور متدني، من ناحية أصبحت هذه السياسة هي نفسها سياسة بقية المنافسين، ومن ناحية أخرى فإن الأجور المتدنية أصبحت تضعف قدرات الطلب المحلي (UNCTAD, 2013 : 21) .

- أزمة الديون:

أمام الديون تبدو أسواق الأسهم ذات حجم صغير، حيث تظهر عمليات التوريق، التغطية، التأمين والجدولة كعمليات مركّبة على الديون.

تظهر هذه الأزمة بشكل كبير داخل دول الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق الأمر بأزمة الدين العام (اليونان، البرتغال، ايطاليا) أو الدين الخاص (اسبانيا، ايسلندا، ايرلندا) . والجدول رقم (3) يُظهر أهم مؤشرات الدين داخل منطقة الأورو، وهي نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام، التي وصلت إلى مستويات غير مقبولة (Hannezo, 2013) .

جدول رقم (3) :

نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الناتج الداخلي داخل منطقة الأورو لسنة 2016

	نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الإجمالي %
منطقة الأورو	90.1
الاتحاد الأوروبي	83.3
اليونان	176.9
البرتغال	133.4
ايطاليا	132.7
بلجيكا	108.8
اسبانيا	100.3

المصدر:

Communiqué de presse, Euroindicateurs, 15/ 2017, 23/ 01/ 2017 : http:// ec. europa. eu/ eurostat/ documents/ 2995521/ 7826135/ 2 - 23012017 - AP - FR. pdf

يمكن اعتبار المخاطر السيادية ومخاطر المالية العامة أيضا من نتائج الأزمة المالية الأخيرة (المقصود تضخم هذه المخاطر) ، التي كشفت أن الاستثمار في أصول مالية حكومية ليس بالاستثمار الآمن دائما. لقد ضغطت الأزمة المالية على الحكومات بقوة، هذه الأخيرة كان عليها مواجهة صدمات المالية العامة (مخاطر المالية العامة المؤثرة على الموارد العامة) وتحمل حجم إضافي من الإنفاق.

في دراسة لصندوق النقد الدولي سنة 2016، والتي شملت 80 دولة على امتداد 25 سنة لدراسة وتحليل مخاطر المالية العامة، تبيّن أن الحكومات تجد نفسها أمام:

- صدمة معاكسة بنسبة 6% من الناتج الداخلي الخام، كل 12 سنة.
- حدث كبير (كالأزمة المالية) ، تقدر تكاليفها بـ 9% من الناتج الداخلي الخام، كل 18 سنة.

والسبب راجع إلى عوامل متعلقة بشكل أساسي بالعولمة، وأخرى بخصوصية البلد المعني (مرتّبة حسب الأهمية التي وصلت لها الدراسة الميدانية) :

- الهبوط الحاد في معدلات النمو الاقتصادي (صدمات الاقتصاد الكلي، التي تنتقل من خلالها آثار الأزمة من الحقل المالي إلى الاقتصاد الحقيقي) .
- العمل على إسعاف القطاع المالي المتضرر من الأزمة والهش بالأساس.
- إنقاذ المؤسسات المتعثرة التابعة للقطاع العام.
- تغطية آثار الكوارث الطبيعية (Clements, et al, 2016 : 48) .

3. العولمة المالية والتكنولوجيا

إنّ المداخل التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل مدى الارتباط بين التكنولوجيا والعولمة المالية عديدة، ويسلط هذا البحث الضوء على مدخلين أساسيين هما: الاستثمار في التكنولوجيا المالية، وآليات تكوين الأسعار.

- الاستثمار في التكنولوجيا والاعتماد المتبادل:

لم يكن للعولمة المالية من داعم أقوى من الثورة التكنولوجية، تطور وسائل الاتصال، الحواسب الآلية والبرمجيات والتطبيقات والهواتف الذكية، الرقمية... كل هذه العوامل تعتبر ركائز استند عليها رأس المال في حركته خارج حدوده الوطنية بغرض التثمين. لقد سمحت هذه الثورة التكنولوجية بتغيير مفاهيم عديدة عن التكلفة والعائد والخطر ودعمت عمليات الهندسة المالية، إلى أن وصلنا إلى التداول أو التفاوض الالكتروني.

عمّقت التكنولوجيا حالة الربط والاندماج بين الفضاءات المالية، وقلّصت تكاليف المعاملات ووّسعت أوعية الاستثمار المالي، وتعمل حاليا على توسيع دائرة الشمول المالي أو الدمج المالي (زيادة عدد الأشخاص الذين بإمكانهم الحصول على الخدمات المالية) . كما أن رأس المال بدوره يستثمر كثيرا في التكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو الاستثمار الذي ينعكس لاحقا بصورة ايجابية على الأداء المالي، إنها حالة من الترابط المتين التي نتج عنها حديثا ما يعرف بالتكنولوجيا المالية.

لقد تضاعف حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية أربع مرات خلال الفترة 2010 – 2015 بهدف استحداث منتجات جديدة للدفع والإقراض، وهناك توجه نحو تقليص أكبر للوساطة المالية حتى على صعيد الأسواق المالية، وذلك كرد فعل عن عودة حالة الضبط والتعديل والتقنين في أعقاب الأزمة المالية 2008.

في البداية كان لتخفيف القواعد التنظيمية أو إلغاء بعضها أحيانا خلال فترة السبعينيات دور بارز في تشجيع الابتكار المالي المعتمد على التكنولوجيا، من خلال دور المشتقات المالية وتوريق الديون وتحويل المخاطر. فيما بعد أصبح للتشدد، الذي تلا الأزمة المالية 2008، وفي ظل عودة الصرامة النقدية والتقنين، أيضا الدور المهم في انتشار حالة مذهلة من منتجات التكنولوجيا المالية الجديدة، لقد استجابت التكنولوجيا في الحالتين بالتوسع.

من ناحية أخرى، أدّى تشديد القواعد التنظيمية الضابطة للأنشطة البنكية وضرورة الالتزام بمعايير الحرص والحذر في التعاملات البنكية وإدارة المخاطر، إلى دخول منافسين جدد. إنها المؤسسات المالية غير البنكية وشركات التكنولوجيا المالية التي تعرف اختصارا بـ»Fintechs»، والتي لا تخضع لنفس القواعد التنظيمية، وغالبا ما تقع في المنطقة الرمادية بسبب اتجارها بمنتجات رقمية تتعدى قواعد الضبط والحدود الوطنية، رغم أنها تقدم خدمات شبيهة بالخدمات البنكية، من خلال تنفيذ، تسجيل، وتسوية المدفوعات بين الأفراد (Narain, 2016 : 20. 21) .

- آليات تكوين الأسعار في ظل التكنولوجيا الحديثة

يمكن لآليات تكوين الأسعار في الأسواق أو ما بين الأسواق (الأسهم، الصرف، السلع الأساسية) أن تكون من بين العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. فالوجود المكثف للمتاجرين بالأوراق المالية على مستوى أسواق السلع الأساسية على سبيل المثال (المشتقات المالية على السلع الأساسية) قد تجاوز آليات السوق وأدّى إلى تمييع الارتباط بين العرض والطلب النهائيين على السلع الأساسية، وإلى معاملة السلع الآجلة على أنها رصيد مالي.

إن المستثمرين الماليين المتدخلين في سوق السلع الأساسية يوفرون السيولة ويمثلون الطرف المقابل في الصفقات الخاصة بالتغطية والمستعد لأخذ وضعيات معاكسة، إنهم يتقاسمون المخاطر مع صانعي السوق الأساسيين، غير أن استراتيجية تدخلهم في أسواق السلع الأساسية مبنية على مركزهم الأصلي في الأسواق المالية، بل هي امتداد لذلك المركز، فالأساس بالنسبة إليهم هي محافظهم المالية، بينما يعتبرون العقود والمشتقات المالية على السلع الأساسية أداةً لتحسين أداء تلك المحافظ.

وعندما يتطلب الأمر من هؤلاء المستثمرين الانسحابَ من أسواق المشتقات على السلع الأساسية لتغطية وضعية أصولهم المالية فإنهم لا يترددون. وبناء على حالة التنبؤ بالأسعار في أسواق أصول أخرى (غالبا ما تكون الأسواق المالية) يغيّرون مراكزهم في أسواق السلع الأساسية، مؤثرين بذلك على السيولة ومعرضين السوق لجملة من المخاطر. وقد أجريت العديد من الدراسات التطبيقية لاختبار الارتباط والسببية بين الأسعار في الأسواق المالية والأسعار في أسواق السلع الأساسية منها Sander et Irwin 2011 و (UNCTAD, 2015 : 57) Mayer 2012 .

يميل هؤلاء المستثمرون إلى اتخاذ القرار بشأن المتاجرة بأصول ما، (أصول حقيقية، سلع أساسية) على أساس المعلومات المتعلقة بأسعار أصول أخرى (الأصول المالية) بغض النظر عن الظروف السائدة في أسواق الأصول محل التفاوض. وبذلك يتجهون لخلق علاقة ايجابية بين أسعار فئات مختلفة من الأصول، وتظهر حالة من الضعف التي تلحق بعملية تكوين أسعار الأصول في أسواقها، كأن تتغيّر قيمة عملة ما لأسباب أخرى غير تلك المتعلقة بحالة الحساب الجاري.

لقد تفاقم هذا الوضع نتيجة انتشار نظم المعلومات والنماذج التي تعتمد على نفس البيانات ومبادئ المتاجرة، حيث نجد: التداول الآني، الاستجابة السلوكية القائمة على التقدير الآني للمخاطر (risk on, risk off)، التداول الخوارزمي (alrorithmictrading) ، وهو تداول سريع يتم في الزمن الحقيقي (high frequencytrading) . تساهم هذه التقنيات المتطورة في التداول في توسيع سلوك القطيع من خلال إتباع اتجاه السعر (Trend following) ومحاكاة سلوك الغير والسبق نحو البيع قبل الآخرين.

إن تكوين أسعار لا علاقة لها بأساسيات السوق، والتركيز على اتجاه واحد من السوق والذي يخلق صعوبة في إيجاد طرف مقابل يأخذ وضعيات معاكسة، كلها نتائج جزئية تُفضي إلى النتيجة الأكبر وهي «الانهيار». فحدث قليل الأهمية نسبيا يؤدي إلى حالة الهلع، والانسحاب المكثف، وانفجار الفقاعة، والعدوى... طالما تتأثّر الأسعار ببعضها البعض بين الدائرتين المالية والحقيقية، وهذه هي مالية أو أمولة الاقتصاد حيث تحرك الأسواق المالية كل شيء حولها (UNCTAD, 2013 : 66) .

ثالثا – آفاق الفكر المنظر للعولمة

الأزمات هي الظاهرة المرافقة للتطور الرأسمالي، وفي كل مرة تحدث الأزمة تخلّف من ورائها نقطة انعطاف على صعيد الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، فكما أزاحت أزمة 1929 «الهالة» عن الفكر النيوكلاسيكي لصالح الأفكار الكينزية الواعدة في تلك المرحلة، تعثّرت هذه الأخيرة مع أزمة التضخم الركودي

بداية السبعينيات وأعطت الشرعية لعودة الأفكار الليبرالية والنقدية.

لقد صمدت الأفكار الليبرالية الداعية للانفتاح والتحرير الماليين مع حالة «الخوف الكبير» خلال أزمة 1987، وارتبكت قليلا مع الأزمة الآسيوية عندما تراجعت المؤسسات المالية الدولية عن الترويج للتجربة الآسيوية، لكن الأزمة المالية 2008 جعلت تلك المؤسسات تُقـرّ بإخفاق آليات السوق وبإخفاقها هي بحد ذاتها في تقدير حجم المخاطر.

وطيلة فترة الانتعاش المالي ورغم كل المخاوف التي أثيرت حول الاضطرابات المالية والتباعد بين الدائرتين الحقيقية والمالية، إلّا أن الفكر الليبرالي المتحرر كان يُطرح كفكر واحد، فقط لكونه الفكر المهيمن إعلاميا، إعلانيا ودعائيا. إلى أن انتهت دورة الرواج المالي بانفجار الفقاعة العقارية وما تلاها من انهيارات وعدوى على صعيد دولي، لتعيد الأفكار تجاذباتها من جديد، لعلّ العالم ينتقل إلى حالة أفضل عندما يتم التحرر من فكر مهيمن واحد.

نحاول من خلال الشكل رقم (1) إبراز دور العولمة المالية، بين توسعاتها وانقباضاتها، في تطور الأفكار المطروحة للنقاش، خاصة في أعقاب الأزمات المالية الدورية. إنها الأفكار التي تنازعت تاريخيا بين السياسة الحمائية والانفتاح.

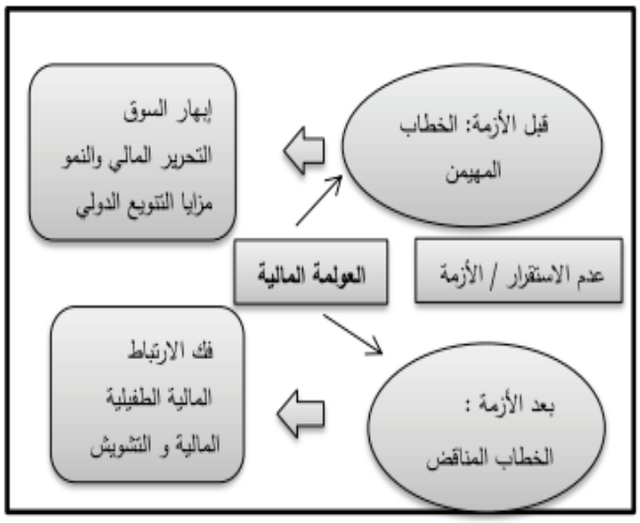
قبل الأزمة المالية كان الخطاب متوجها إلى تمجيد مزايا «السوق»، ودور التحرير المالي في دعم النمو الاقتصادي، وإمكانية الاستفادة من مزايا التنويع الدولي عند إدارة المحافظ المالية، وهذا هو خطاب الانفتاح. أما بعد الأزمة المالية والدخول في حالة من عدم الاستقرار أولا، ثم الركود طويل المدى ثانيا، فقد توجه الخطاب إلى التركيز على الآثار السلبية الناتجة عن فك الارتباط بين المالية والاقتصاد الحقيقي، أي أمولة الاقتصاد بشكل كبير. لقد تطور الخطاب النقدي للمالية من خلال الحديث عن آثار «المالية الطفيلية» أو المالية التي تشوش على متغيرات الاقتصاد الحقيقي، وهذا هو خطاب الداعين إلى عودة تبني السياسات الحمائية، وإلى إعطاء مزيد من الاهتمام لدور «الدولة».

غير أن الملفت من مجمل هذه الأفكار، هو تبني تصورات جديدة للعولمة، من خلال القبول بها كسيرورة طويلة، بمراحل مختلفة، والبحث عن أفق جديد للتعولم سواء ضمن الرأسمالية (وهو التوجه الرائج) أو خارجها (حركة البدائل) .

لقد بدأ هذا الاتجاه في الانتشار قبيل الأزمة المالية 2008 من خلال حركة البدائل العالمية، وهي حركة احتجاجية عالمية تنطلق من فكرة أن وجود المجتمعات في الدول النامية لا يمكن أن يكون ظلاً للشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية؛ لأن التصدي للتحديات الراهنة ينطلق من الإدراك بأن التاريخ ليس مقيّدا بتطبيق القوانين الاقتصادية التي لا تخطئ، بل هو نتاج استجابة وتفاعل القوى الاجتماعية متباينة المصالح من ناحية ومنطق الرأسمالية من ناحية أخرى، وفي هذا الإطار يتشكل التاريخ. إنها «عولمة في مناهضة العولمة» (Samir Amin, 2005) .

توجه حركة البدائل العالمية (قبل الأزمة المالية) خطابا نقديا لـ:

- النزعة القومية ذات المركزية العرقية أو الدينية؛
- الطابع الاستغلالي للرأسمالية.
- الثقافة الاستهلاكية العالمية.
- الممارسات ضد الطبيعة.



شكل (2)

العولمة المالية تسهم بتطور الأفكار

1. الخطاب المهيمن (الفكر الواحد)

إن الفكر المهيمن هو ما اصطلح عليه بالفكر الواحد (الترويج لفكرة الأفق الواحد ضمن المنظومة الرأسمالية) ، الذي يعكس تفوق الاقتصاد على السياسة، أو تفوق رأس المال على البعد الوطني، في ظل الحديث عن العالمية أو الكوكبية... تعبيرا عن فضاءات اقتصادية تتميز بالتعقيد الشديد (منظومة القوانين، التمويل والاستثمار، المعاملات الالكترونية، نقل الأرباح والخضوع للضريبة..) .

يسير الفضاء الاقتصادي نحو التعقيد عندما يتميّز بعدد كبير من العناصر المكونة له، و بتشابك العلاقات والروابط بين تلك العناصر دون أن يكون لذلك علاقة مباشرة مع الجغرافيا (Grou 7 : 2000) .

لم توسع التكنولوجيا سريعة التطور من تركيز رأس المال ولم تغيّر من منطق الرأسمالية المالية، ولكنها وسّعت الرقعة أو الفضاء الذي تظهر عبره آثار التركيز وآثار المنطق المالي، كما وسّعت المدى الزمني لتلك الآثار (الأزمة النظامية وآثارها كمثال على ذلك) (سمير أمين، 2004: 280) .

لقد تم ترسيخ هذه المنظومة من الأفكار الليبرالية ذات النزعة نحو التحرير ورفع القيود وهيمنة السوق... من خلال تداول أفكار أخرى مسبقا، بهدف تحويل الأفكار المنمّطة إلى عقيدة، أرضية الأفكار المسبقة عملت على تحضير الوعي العام لتقبل الخطاب النيوليرالي، ومن مجمل ما تم الترويج له أنّ:

- الأفكار ليس لها وجود مستقل ولا تطور تاريخي خاص بها.
- الوعي ليس هو الذي يحدد الواقع، بل هذا الأخيرمن يحدد الوعي.
- الأفكار تعكس إلى حد ما الشروط الموضوعية والضغوط الاجتماعية والتناقضات الخارجة عن السيطرة (Woods, 2015) .

- الأفكار تتحول إلى نتائج أي إلى واقع، وهو واقع مخطط له مسبقا، لا يسمح بتبلور تلك الأفكار إلاّ واقع موجود وقوي داعم لها، مما يصعّب الأمر على أيّ فكر إصلاحي قد يرغب في ترجمة أفكاره إلى واقع آخر، مما يكرّس هيمنة «الفكرّ الواحد»، الذي لا يكون في الحقيقة الوحيد بل «المهيمن» (Goerge, 1996) .

تجد العولمة المالية باعتبارها مرحلة متقدمة من مراحل التطور الرأسمالي فلسفتها في فلسفة الرأسمالية ذاتها، من خلال فلسفة التنوير أو من خلال فلسفة المذهب النفعي. شكّل المذهب النفعي قوة دفع أساسية داخل الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر السياسي الليبرالي، ونتيجة لذلك تحول «العمل» و«السياسة» إلى وسائل لتحقيق الحاجات المادية، كما خسرت الأفكار علاقتها بالواقع: صار الفكر لا يصنع واقعا، بل يخضع للواقع الموجود والمهيمن (البيطار، ...: 161 – 164) .

يُحدَد هذا الخطاب المهيمن على أنه الترجمة الأيديولوجية ذات التطلع الشمولي لمصالح مجموعة من القوى الاقتصادية، التي تجسد مصالح رأس المال الدولي بالخصوص (Ramonet, 1995) .

كما يعكس هذا الخطاب المهيمن تصورا لعالم واحد، وإنسانية لا تخرج آفاقها عن حالة «الإبهار» التي يخلقها السوق، وحالة التتويج التي يسعى إليها. إنه الاعتقاد المذهبي والأيديولوجي الذي يُنظّر لعدم وجود أي نظام اقتصادي، ديني، سياسي، أو ثقافي إلاّ ذلك المقترح والمعزّز من قبل المؤسسات الدولية، حتى لو تم إرساؤه عن طريق العنف دون مراعاة للقيم الإنسانية (Latouche, p17) .

تعتبر «الأرثوذكسية الأصولية الليبرالية» أن العولمة المالية ما هي إلاّ تطور ايجابي وطبيعي لدورة رأس المال ونتيجة ضمنية لحركته وتكيّفه مع ظروف كل مرحلة، وعلى هذا الأساس تعتقد هذه الأرثوذكسية أنه يجب عولمة رأس المال والأسواق والشركات وحتى الاستراتيجيات (اليحياوي، 1999: 189) .

2. الخطاب المناقض أو المناهض للعولمة الليبرالية

«ما بعد العولمة»، أو«ما ينافي العولمة»، أو «ضد العولمة»، كلها معاني يمكن استنتاجها من تداول مصطلح Deglobalization، فهذا المصطلح يمثل عنصر جدل أيديولوجي سياسي، إنه مقترح تتضمنه بعض مشاريع وخيارات الفلسفة السياسية، إنه الجديد في الأفكار التي يقدمها نقد الاقتصاد السياسي.

هناك أطروحتان متداولتان كرد فعلٍ على الهيمنة الرأسمالية الليبرالية المعولمة:

- الأطروحة الأولى: تمثل فكرة المد والجزر التقليدية بين رأس المال وحدود «الدولة الوطنية»، إنها الدعوة إلى اتباع السياسة الحمائية Protectionism أو العودة إلى البعد الوطني Nationalism، فالرأسمالية (النظرية الاقتصادية) لا تنظر للدولة الوطنية كأداة تحليل أساسية، بل كأداة بيد رأس المال تدعم مصالحه وتطلعاته، تمتد و تنحسر تبعا لتلك المصلحة.

«الحمائية» ليست فقط دعوة لحل المشكلة الاقتصادية، بل لها أبعاد ثقافية ومجتمعية في ظل تزايد الكراهية ضد المهاجرين، الذين لا يشكّلون وفق هذا المنظور تهديدا سياسيا واقتصاديا فحسب، بل تهديدا شاملا للثقافة والهويّة. غير أن الحمائية سرعان ما تتراجع أمام إغراءات الانفتاح والتحرير التي لا يقاومها رأس المال الماليفي بحثه عن التثمين.

يعمل رأس المال المالي حاليا وعلى سبيل المثال على إدماج المهاجرين واللاجئين ضمن عمليات الشمول المالي (الدمج المالي) ، من خلال الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية التي تشجع عمليات التمويل عبر منصات التمويل الجماعي Crowlending التي تغطي احتياجات التمويل الصغيرة.

- الأطروحة الثانية: يمكن تلخيصها في «وجود إمكانية لعالم آخر» وفق ما عرف بمصطلح« Alter - globalization »، أو ايجاد شكل آخر للعولمة غير الشكل الحالي، فالعولمة «قد ضيّعت وعودها» حسب Walden Bello أحد أهم منظري هذا التوجه (Walden, 2004) .

لابد من عولمة أخرى، فلا مجال للعودة إلى «الحمائية» المطلقة ولا إمكانية لارتداد الانفتاح المالي والاقتصادي، بل هناك إمكانية لإيجاد استراتيجيات اقتصادية جديدة بإعطاء الأولوية للإنتاج المحلي والالتفاف حول السوق المحلي.

إن المطلوب هو تفكيك هيمنة الشركات الكبرى و ضبط المالية الدولية والتأسيس للتضامن المحلي من خلال الترابط بين الإنتاج والحاجات المجتمعية دون الانحياز للثقافة الاستهلاكية الحديثة. كل هذه الأهداف ذات البعد الاجتماعي التضامني المحلي مدعومةً بالبعد البيئي والحاجة إلى إعادة تأهيل المنظمات، يمكن أن تشكل معالم الشكل الجديد للعولمة الذي ينطلق من المحلية.

وهو التوجه المدعوم على صعيد الاقتصاد الجزئي من خلال تبني المؤسسة الاقتصادية لمبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية سعيا ضمن استراتيجيتها، لتحقيق الأداء الشامل، المالي، الاجتماعي، والبيئي، بحيث تكون هذه الأبعاد جزءا لا ينفصل عن استراتيجية المؤسسة.

إن جوهر الفكرة وفق هذا التصور المناهض للعولمة الليبرالية يرتكز على محدودية النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الضبط عبر منظومة القوانين غير الملزمة، والتسوية والتفاوض على صعيد دولي من خلال ما يعرف بالحوكمة الاقتصادية الدولية التي تقودها المؤسسات الدولية (المالية تحديدا) في إطار إعادة الهندسة المالية على صعيد دولي. لا توجد إمكانية لتحقيق النجاعة تفوق تلك التي يكون فيها الضبط والتغيير من الداخل، ومن القواعد (من أسفل) تحديدا، من خلال ديناميكية المجتمع المدني المحلي ومنظماته (Wieviorka, 2010) .

من هنا تبرز أهمية نشأة «الوعي» محليا، لأن الوعي التاريخي أساس تغير المجتمع وحركة التاريخ (تحليل فيبري) ، فقد نشأت الرأسمالية والحركة القومية نتيجة التغير في القيم الاجتماعية (محمدعبد الشفيع، 2004) .

خاتمة

إنّ ما نشهده اليوم ليس توقفا أو تحولا عكسيا في مسار العولمة المالية، بل هو مجرد تحولات داخلية ضمن المنظومة الرأسمالية، التي تتأنى في إعادة التشكّل. لقد أُخذت حالة الركود وقتا طويلا، كما أن التقدم بطيء على صعيد دولي، ولذلك تبدّدت آمال التعافي السريع من آثار الأزمة المالية 2008.

على ضوء هذه الفكرة يمكن صياغة النتائج التالية:

1. إن التطورات التكنولوجية لن تعود إلى الوراء، لذلك ستستمر التكنولوجيا في دعم العولمة عموما، والعولمة المالية بشكل خاص، بل إنها تؤثر في كثير من الأفكار والنظريات داخل الفكر المالي، على سبيل المثال من خلال آليات التداول الحديثة المعتمدة على التقنية العالية، وتزايد حجم شركات التكنولوجيا المالية.

2. إن الحديث عن أمولة الاقتصاد أصبح أكثر واقعية وموضوعية بسبب تعدد الشواهد، فالمالية تنفصل عن الاقتصاد الحقيقي وتؤسس لنفسها عوالم جديدة، لها فضاءاتها وأعوانها وعوائدها ومنظّريها ومؤسساتها وركائزها التي تخرج عن سيطرة دوائر الاقتصاد الحقيقي. بل إنها تخرج عن السيطرة من التقنين والضريبة والتحكيم والمتابعة القانونية.

3. إنّ الأزمة المالية قد تكون صناعة احترافية، تفشل معها أنظمة الإنذار المبكر، لذلك لا يمكن التعويل على الإصلاحات التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية بقدر كبير، طالما أنها غير إلزامية ولا تعمل على إنشاء الوعي الكافي القادر على بلورة أفكار جديدة والقادر على التغيير.

التوصيات

1. يمكن الاستفادة من أدوات العولمة، بما فيها التكنولوجيا والانفتاح، لنسج الوعي محليا، أي حيث ينشأ الضرر وحيث تنعكس آثاره. وهنا يمكن أن تُبنى الحلول الإبداعية، «البعد المحلي» بعدٌ استراتيجي رغم جغرافيته الضيّقة.

2. لابد من رسم السياسات وصياغة الحلول في ظل الإقرار بأن العولمة المالية لا ترتد إلاّ استجابة لظروف مرحلية فرضتها الأزمة المالية 2008.

3. التأكيد على ضرورة أن يكون «الفرد» و «المنظمة» و«المجتمع» أطرافا فاعلة في كنف «الدولة الوطنية» في ظل التصور القائم على «شكل آخر للعولمة»، من أجل خلق إمكانية للتصدي للعولمة الرأسمالية، تحديدا العولمة المالية.

4. ضرورة تثمين «التضامن المحلي» من خلال البدائل التي يقدمها، المالية التضامنية أو المالية الاجتماعية التي تقوم على مبادئ المسؤولية الاجتماعية، خصوصة المالية الإسلامية وتطبيقاتها الحديثة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمقاولاتية الاجتماعية.

5. الدعوة المستمرة إلى إحداث ثورة جديدة في الفكر الاقتصادي والفلسفة السياسية، لأن العالم حاليا يمر بأزمة مركبة: عدم التعافي من آثار الأزمة المالية، وضعف «الدولة الوطنية» أمام رأس المال الدولي.

المراجع

أولا – باللغة العربية

1. البيطار، نديم، (2000) . التاريخ كدورات أيديولوجية: فكرة المجتمع الجديد، المذاهب السياسية والأيديولوجيات الحديثة، بيروت.
2. العظم صادق جلال و حسن حنفي، (1999) . ما العولمة: دار الفكر، دمشق.
3. اليحياوي ' يحي، (1999) . في إشكالية العولمة: محاضرة مقدمة لمركز تكوين الأساتذة، المغرب.
4. رمزي زكي، (1999) . العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، رؤية من البلاد النامية: دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.
5. سمير أمين وفرانسوا أوتار، (2004) . مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم: مركز البحوث العربية والافريقية والمنتدى العالمي للبدائل، ترجمة سعد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة.
6. محمد عبد الشفيع، (2000) . القومية العربية: الإطار النظري، المسار التاريخي، الأزمة والتجديد.

ثانيا – باللغة الأجنبية

1. *Boucher, C , Capelle - Blancard, G. , Couppey - Soubeyran, J. , Havrylchyk, O. (2012) . Quand la finance ne sert plus à la croissance, in, L'économie mondiale2013. Paris : La découverte (éd) , Collection repères, p72 - 90 : https:// www. cairn. info/ l - economie - mondiale - 2013 - - 9782707174444. htm*
2. *Walden, B. (2004) . Deglobalization : Ideas for a new world economy: New updated edition*
3. *Cartapanis, A. (2017, 13 Mars) . La démondialisation financière est - elle engagée ?, http:// theconversation. com/ la - demondialisation - financiere - est - elle - engagee - 74400*
4. *Clements, B. et al (2016, Déc) . Gare aux chocs budgétaires, Finances et développement, FMI : https:// www. imf. org/ external/ pubs/ ft/ fandd/ fre/ fda. htm*
5. *Combes J. - L. , Guillaumont, P. , Guillaumont Jeanneney, S. , Combes Motel, P. (2000) . Ouverture sur l'extérieur et instabilité des taux de croissance, In: Revue française d'économie, volume 15, n°1, 2000. pp. 3 - 33, http:// www. persee. fr/ doc/ rfeco_0769 - 0479_2000_num_15_1_1441*
6. *Delong, B. (2017, Mars) . Un avenir morse. Finances et développement, FMI : https:// www. imf. org/ external/ pubs/ ft/ fandd/ fre/ fda. htm*
7. *George, S. (1996, aout) . Comment la pensée unique devint unique, le monde diplomatique, p16. 17 : https:// www. monde - diplomatique. fr/ 1996/ 08/ GEORGE/ 5689*
8. *Grou, P. (2001) . Mondialisation financière ; stade suprême du capitalisme ou révolution technologique mondialisante ininterrompue ?, journée d'étude, centre d'économie et d'éthique pour l'environnement et le développement, 26/ 10/ 2001, Université de Versailles, www. c3ed. uvsq. fr*
9. *Gurley, J. G. and Shaw, E. S. (1955, Sep) . Financial aspects of economic development: the American economic review, vol 45, n 4, pp 515 - 538*
10. *Hannezo, G. (2013) . Economie financière, économie réelle : il n'y a qu'une économie de marché, Les Gracques : association lancée par des personnalités engagées à gauche : http:// lesgracques. fr/ economie - financiere - economie - reelle - il - ny - quune - economie - de - marche/*
11. *Heilbroner, R. (1994) . Capitalisme du xxi siècle, Bellarmin : http:// www. free. filmlktv21. org/ telecharger/ 289007756X - capitalisme - du - xxie - siecle*
12. *Lucas, R. E. (1988, Jul) . On the mechanics of economic growth: journal of monetary economics, vol 22, n 42, p6*
13. *Mallaby, S. (2016, Décembre) . Le nouveau visage de la mondialisation, Finances et développement, FMI : https:// www. imf. org/ external/ pubs/ ft/ fandd/ fre/ fda. htm*
14. *Minsky, H. P. (1974) . "The Modeling of Financial Instability: An Introduction", Hyman P. Minsky Archive. Paper 467. http:// digitalcommons. bard. edu/ hm_archive/ 467*
15. *Narain, A. (2016, Juin) . Les nouvelles technologies*

financières ouvrent la voie à des changements promoteurs mais aussi semés d'embuches, Finances et développement, FMI : https:// www. imf. org/ external/ pubs/ ft/ fandd/ fre/ fda. htm

16. *Patrick, H. T. (1966, Jan) . Economic development and cultural change: Vol. 14, No. 2, pp. 174 - 189, https:// www. jstor. org/ stable/ 1152568?seq=2#page_scan_tab_contents (consulted the 20/ 10/ 2017 à 20: 51)*

17. *Rapportsur l'investissement dans le monde 2016, Nationalité des investisseurs : enjeux et politiques : Conférence des nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED) :*

http:// unctad. org/ en/ PublicationsLibrary/ wir2016_ Overview_ar. pdf

18. *Rapport UNCTAD 2013, 2015, 2016, http:// unctad. org/ en/ Pages/ Home. aspx*

19. *Secteur financier, 30/ 06/ 2017,*

http:// donnees. banquemondiale. org/ indicateur/ CM. MKT. LCAP. GD. ZS?end=2015&start=2015&view=map

20. *Wieviorka, M. (2010, 22 Novembre) . Déglobalisation, le terme est laid, mais ça veut dire quoi ?,http:// tempsreel. nouvelobs. com/ rue89/ rue89 - chez - michel - wieviorka/ 20101122. RUE0383/ deglobalisation - le - terme - est - laid - ok - mais - ca - veut - dire - quoi. html*

21. *Woods, A. (2015, 12 Février) . Les idées de Karl Marx :*

https:// www. marxiste. org/ theorie/ philosophie/ 928 - les - idees - de - karl - marx